مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية و التقرير المتصل بها أوتلخيصهما في وسائل الإعلام المطبوعة أو المذاعة أو الألكترونية **قبل الساعة 17\00 بتوقيت جرينيتش يوم26 يونيو2013**

الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت نيويورك و الساعة 19\00 بتوقيت جنيفا و22\30 بتوقيت دلهي و2\00 من يوم27 يوني 2013 بتوقيت طوكيو

UNCTAD/PRESS/PR/2013/27*
Original: English

تراجع تدفقات الاستثمار إلى البلدان المتقدمة في عام 2012

تقرير الاستثمار العالمي للأونكتاد يفيد بأن بعضاً من هذا التراجع يعكس تحويل الشركات عبر الوطنية للأصول عبر الحدود

*جنيف، **26** حزيران/يونيه **2013*** - سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى اقتصادات العالم المتقدمة الثمانية والثلاثين تراجعا إجماليا بنسبة 32 في المائة لتصل إلى 561 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2012، على الرغم من أن هذا التراجع قد ضُخِّم بسبب تغيرات القروض الداخلية للشركات عبر الحدود، حسبما يظهره **تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013** [(1)].

وقد صدر اليوم هذا التقرير المعنون **"سلاسل القيمة العالمية، الاستثمار والتجارة من أجل التنمية"**.

وكانت التدفقات الوافدة إلى الاقتصادات المتقدمة قد أخذت منحىً تصاعدياً بعدما هوت إلى الحضيض في عام 2009، لكن الانكماش الشديد المسجل في عام 2012 نسف جميع المكتسبات التي تحققت في عامي 2010 و2011. وبصورة إجمالية، تراجعت حصة الاقتصادات المتقدمة من التدفقات العالمية الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر من 50 في المائة في عام 2011 إلى 42 في المائة في عام 2012.

وكان التراجع أكثر حدة في أوروبا مقارنة بالمناطق الإقليمية الأخرى، حيث انخفضت التدفقات الوافدة إليها بنسبة 42 في المائة لتصل إلى مستوى يعادل أكثر من الثلث بقليل من مستوى الذروة المسجل في عام 2007. وتراجعت التدفقات الوافدة إلى أمريكا الشمالية بنسبة 21 في المائة. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وعلى الرغم من أن التدفقات الوافدة إلى اليابان سجلت قيمة إيجابية بعد سنتين متتاليتين من الهروب الصافي للاستثمارات، شهدت أستراليا ونيوزيلندا تراجعاً في التدفقات الوافدة بنسبة موحدة بلغت 14 في المائة.

وعلى المستوى الفردي للاقتصادات ، تراجعت التدفقات الوافدة في 23 بلداً، بما فيها أكبر بلدين مستفيدين في عام 2011، وهما بلجيكا والولايات المتحدة. بيد أن عدداً من البلدان قاوم هذا الاتجاه التنازلي العام. وعلى سبيل المثال، سجلت المملكة المتحدة انتعاشاً مستمراً في تدفقاتها الوافدة، حيث ارتفعت بنسبة 22 في المائة (الشكل 1).

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311, unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/en/pages/Media.aspx

(1) **التقرير** (رقم المبيعات E.13.II.D.5, ISBN-13: 978-92-1-112868-0) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والسعر هو: 85 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org.

ومن بين العوامل الأساسية التي ساهمت في كبح الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2012، انعدام اليقين الناشئ عن استمرار أزمة منطقة اليورو، وتوقع حدوث انتقال سياسي في عدد من البلدان الرئيسية، وتباطؤ في طفرة السلع الأساسية. وبالنظر إلى الآفاق الاقتصادية غير المضمونة، اختار العديد من الشركات عبر الوطنية استراتيجية لتعزيز أصولها من أجل التركيز على الأعمال التجارية والمناطق الجغرافية الأساسية، مما نتج عنه عدد كبير من حالات تصفية الاستثمارات. وفي عام 2012، استمرت بوجه خاص عملية إعادة هيكلة القطاع المالي، التي بدأت في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

وكان لعاملين آخرين آثار كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فالعامل الأول هو الهياكل المؤسسية خارج الحدود للشركات عبر الوطنية التي باتت تزيد تعقيداً، والتي تُنشأ في أغلب الأحيان بهدف خفض الأعباء الضريبية. وبفضل المستويات القياسية للحصائل التي يعاد استثمارها، تعاملت هذه الهياكل المؤسسية مع أنظمة ضريبية وطنية متباينة من خلال تحويل الأرباح والقروض عبر الحدود، مما أدى إلى تضخم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أحياناً وإلى انكماشها بشكل كبير أحياناً أخرى. أما العامل الثاني فهو أنشطة صناديق استثمارية مختلفة اشترت أصولا هالكة بأسعار منخفضة وأعادت هيكلتها. وعند استكمال إعادة الهيكلة، تُباع الأصول من جديد. ولذا، فإن عمليات التملُّك العابرة للحدود التي تجريها هذه الصناديق الاستثمارية هي مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، لكن يأتي بعدها الهروب، الذي يؤدي إلى خفض قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر - مثلما كان الحال في عام 2012.

وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الاقتصادات المتقدمة بصورة أكثر حدة من التدفقات الوافدة، إذ انخفضت بنسبة 23 في المائة لتصل إلى 909 بلايين دولار. وكاد يشكل تراجع التدفقات الصادرة عن الاقتصادات المتقدمة ما يعادل مجموع الانخفاض الذي سجلته التدفقات العالمية الصادرة في عام 2011. ونتيجة لذلك، تراجعت حصة البلدان المتقدمة من التدفقات العالمية الصادرة إلى 65 في المائة. وبلغت التدفقات الصادرة عن البلدان الأوروبية، المتراجعة بنسبة 37 في المائة، أقل من ثلث مستوى الذروة المسجل في عام 2007. وكان هناك تراجع كبير أيضاً (بنسبة 17 في المائة) في التدفقات الصادرة عن الولايات المتحدة، التي قادت انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة. بيد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن اليابان ظلت بزخم السنة الماضية وسجلت نمواً بنسبة 14 في المائة لتصل إلى 123 بليون دولار في عام 2012، وبذلك حافظت على مكانة البلد كثاني أكبر بلد مستثمر في العالم.

وبصورة عامة، فقد تراجعت التدفقات الصادرة في 22 اقتصاداً متقدماً، بما فيها أربعة من البلدان المستثمرة الخمسة الأوائل في عام 2011 (الشكل 2). وكانت ألمانيا وكندا واليابان من بين البلدان التي خالفت هذا الاتجاه.

الشكل 1 - البلدان المستفيدة الخمسة الأوائل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة، في عامي 2011 و2012
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

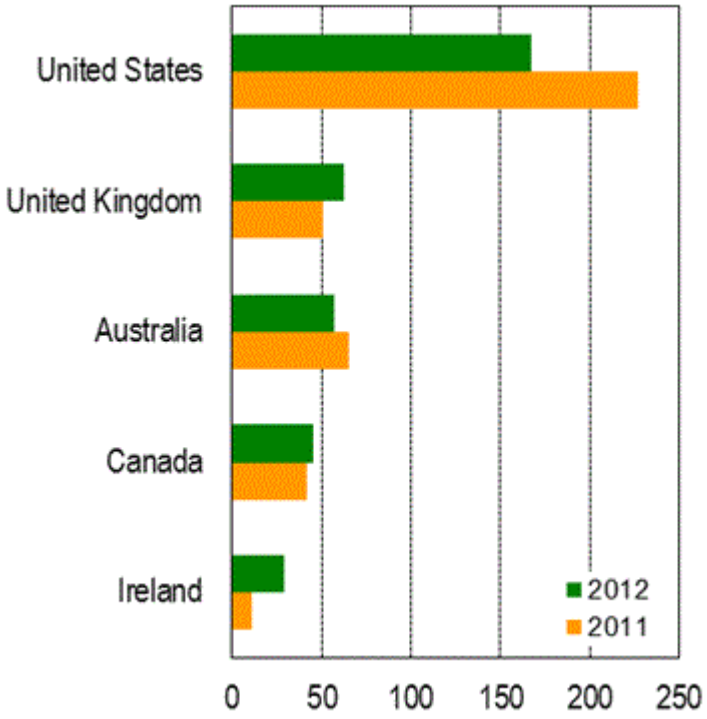

المصدر: الأونكتاد، *تقرير الاستثمار العالمي لعام **2013**.*
ملحوظة: تصنف البلدان على أساس حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2012.

الشكل 2 - البلدان المستثمرة الخمسة الأوائل من بين البلدان المتقدمة، في عامي 2011 و2012
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

المصدر: الأونكتاد، *تقرير الاستثمار العالمي لعام **2013**.*
ملحوظة: تصنف البلدان على أساس حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2012.

*** ** ***